موقفُ المُحققِ من أخطاءِ المُصنّفين والرواةِ وتصرفاتِ النّساخِ وكيفية التعامل معها

بحث مقدم للمؤتمر الثاني لخدمة السنة النبوية

«تحقيق النص الحديثي وجهود جمعية المكنز الإسلامي في ذلك»

والمقام في القاهرة في الفترة ٢١ – ٢٣ جمادى الآخرة ١٤٤١هـ الموافق ١٥ – ١٧فبراير٢٠٢٠م

إعداد

أ. د. عالي بن عبد الله الصيّاح

أستاذ الحديث بقسم الدراسات الإسلامية

كلية التربية ـ جامعة الملك سعود ـ المملكة العربية السعودية

١٤٤١هـ/٢٠٢٠م

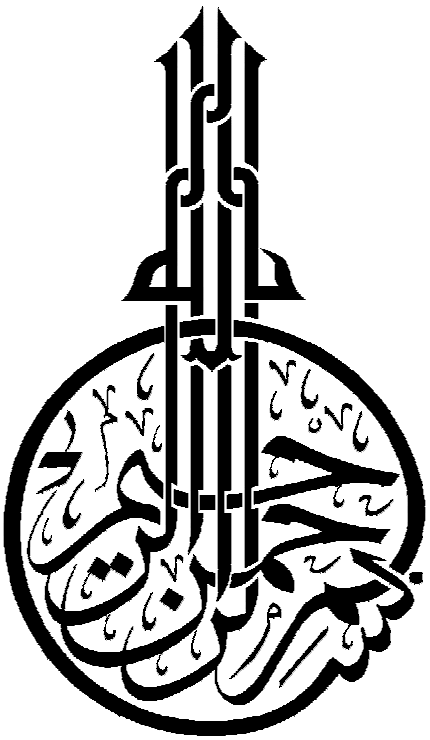

المقدمة

الحمد الله الذي يقول الحق، وهو يهدي السبيل، والصلاة والسلام على نبينا محمد خاتم النبيين وإمام المرسلين، وعلى آله وأصحابه، ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين.

أما بعد:

فقد تعددت مناهجُ المحققين حيالَ مسألةِ «وجودِ الأخطاءِ في النسخ الخطية سواء كانت أخطاء نحوية أو في الأسانيد أو في المتون أو غير ذلك»، وظهرت عدة مدارس واتجاهات في هذه المسألة، وقد رأيتُ الكتابة في هذه الجزئية بإيجازٍ واختصار من دون تطويل وتفصيل – وهذه طبيعة بحوث المؤتمرات التي يحدد فيها الوقت في كل جلسة بشكل صارم –؛ والمشاركة فيها في المؤتمر الثاني لخدمة السنة النبوية «تحقيق النص الحديثي وجهود جمعية المكنز الإسلامي في ذلك»، والمقام في القاهرة في الفترة ٢١ – ٢٣ جمادى الآخرة ١٤٤١هـ؛ الموافق ١٥ – ١٧فبراير٢٠٢٠م، وهذه الجزئية تدخل تحت الفقرة رقم (٩) من محاور المؤتمر وهي: «التفرقة بين أخطاء المصنفين والرواة وتصرفات النساخ وكيفية التعامل معها».

وعنونتُ للبحث بـ«**موقفُ المحقق من أخطاء المصنفين والرواة وتصرفات النساخ وكيفية التعامل معها**».

وأسأل الله التوفيق والسداد والإعانة.

***

تنبيهات بين يدي الموضوع:

- **التنبيه الأول:**

أن هناك فرقاً بين إصلاح الخطأ في النطق والرواية الشفوية، وبين إصلاح الخطأ في أصل النسخة والكتاب، ومن تكلم عن هذه المسألة من المحدثين نبه على هذا، وسهّل في الأوّل وشدّد في الثاني كما سيأتي في كلام ابن الصلاح وغيره.

- **التنبيه الثاني:**

أنّ الكلام عن هذه المسألة قديم جداً فلا يخلو كتاب من كتب علوم الحديث قديماً وحديثاً من الكلام عن هذه المسألة فأقدم كتاب في علوم الحديث «الْمُحَدِّثُ الْفَاصِلُ بَيْنَ الرَّاوِي وَالْوَاعِي»، لِلرَّامَهُرْمُزِيِّ (ت: ٣٦٠)، عَنْوَنَ «القولُ فِي تَقْوِيمِ اللَّحْنِ بإصلاحِ الْخَطَأِ»[(١)]، وبعده ابن عبد البرّ (ت: ٤٦٣) في كتابه «جامع بيان العلم وفضله» عقد باباً «بَابُ الأمْرِ بِإِصْلاحِ اللَّحْنِ وَالْخَطَأِ فِي الْحَدِيثِ وَتَتَبُّعِ أَلْفَاظِهِ وَمَعَانِيهِ»[(٢)]، والخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣) في كتابيه «الْكِفَايَة في معرفة أصول علم الرِّوَايَةِ»[(٣)]، و«الجامع لأخلاق الرَّاوِي وآداب السَّامِعِ»[(٤)]، والقاضي عِيَاض (ت: ٥٤٤) في كتابه «الإلماع إلى معرفة أصول الرِّوَايَة وَتَقْيِيد السماع»[(٥)]، وابن الصّلاح (ت: ٦٤٣) في كتابه المشهور «معرفة أنواع علوم الحديث»[(٦)] ثم إنّ جميع من كتب في علوم الحديث بعد ابن الصلاح

(١) (ص٥٢٤).

(٢) (٣٣٩/١).

(٣) (٥٠٢/١)، ت: ماهر الفحل.

(٤) (٢١/٢).

(٥) (ص١٨٣).

(٦) (ص١٩٥ – ١٩٧).

دار في فلكه بالحديث عن هذه المسألة وتفصيلاتها، ولعل جذور الكلام عن هذه المسألة قديم جدا بقدم الرواية الحديثية فنجد من النصوص عن بعض التابعين ما يبين أنّ هناك اتجاهين عند وقوع الخطأ في الرواية الشفوية – أو الظن أن هناك خطأ – فنجد في «مصنف ابن أبي شيبة» عنوانا يقول فيه: «مَنْ كَانَ يُحِبُّ أَنْ يَجِيءَ بِالحَدِيثِ كَمَا سَمِعَ، وَمَنْ رَخَّصَ فِي ذَلِكَ»[1]. قال: حدثنا معاذُ بنُ معاذ، قال: حدثنا ابنُ عون قال: كَانَ مِمَّنْ يَتَّبِعُ أَنْ يُحَدِّثَ بِالْحَدِيثِ كَمَا سَمِعَ: مُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ وَالْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ وَرَجَاءُ بْنُ حَيْوَةَ، وَكَانَ مِمَّنْ لا يَتَّبِعُ ذَلِكَ: الْحَسَنُ وَإِبْرَاهِيمُ وَالشَّعْبِيُّ، قال ابنُ عون: فقلت لمحمد: إِنَّ فُلانًا لا يَتَّبِعُ أَنْ يُحَدِّثَ بِالْحَدِيثِ كَمَا سَمِعَ، فَقَالَ: أَمَا إِنَّهُ لَوِ اتَّبَعَهُ كَانَ خَيْرًا لَهُ... عَنْ أَبِي مَعْمَرٍ[2]: أَنَّهُ كَانَ يَتَّبِعُ اللَّحْنَ فِي الْحَدِيثِ كَيْ يَجِيءَ بِهِ كَمَا سَمِعَ... عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ قَالَ: كُنَّا نُرِيدُ نَافِعًا عَلَى إِقَامَةِ اللَّحْنِ فِي الْحَدِيثِ فَيَأْبَى... واستطرد ابن أبي شيبة في النقل عن التابعين في هذه المسألة. وقال ابن عبدالبر: «كان ممن يأبى أن ينصرف عن اللحن فيما رَوَى عنهم نافع مولى ابن عمر، وأبو مَعْمَر، وأبو الضُّحَى مُسْلِمٍ بن صُبَيْحٍ، ومحمد بن سيرين»[3].

- **التنبيه الثالث:**

أنّ جميع من كتب في «فنّ تحقيق المخطوطات والتعليق على النصوص» تعرض لهذه المسألة فمستقلٍ ومستكثر؛ فأقدم من تعرض لها شيخ المحققين في وقته «عبدالسلام هارون» في كتابه «تحقيق النصوص ونشرها»، – وكتابه يعدّ أول كتاب ينشر باللغة العربية حول تحقيق المخطوطات وأول طبعة من كتابه صدرت عام ١٩٥٤م – وقد أطال الكلام

(١) (١٣/٤٦٨)، ت: عوامة.

(٢) هو: عبد الله بن سخبرة. تقريب التهذيب (رقم٣٣٦١).

(٣) (ص١١٣)، ت: السعدني.

عن هذه المسألة[1]، وجاء بنفائس ودرر كعادته رحمه الله رحمة واسعة – وسوف أنقل كلامه فيما بعد –، وجاء بعد عبد السلام الدكتور صلاح الدين المنجد وتعرض للمسألة في كتابه «قواعد تحقيق المخطوطات» باختصار شديد وسوّى بين الاتجاهين يعني للمحقق الخيار في التصويب إما في الحاشية أو في المتن[2]، وبعدهما تعددت الآراء والأقوال والتفصيلات كما لا يخفى[3].

وبعد هذه التنبيهات واستعراض جميع ما كتب في هذه المسألة – مما وقفتُ عليه – وجدت أنّ جميع ما قيل في هذه المسألة من أقوال معتبرة[4] ترجع إلى اتجاهين أو مدرستين:

- **المدرسة الأولى:**

إصلاح الخطأ في متن الكتاب ووضعه بين معقوفتين، مع بيان ذلك في الحاشية – وزاد بعضهم شروطا وضوابط لإصلاح الخطأ[5] –.

---

(١) (ص٤٦ – ٥٢).

(٢) (ص١٦).

(٣) ينظر: «تحقيق التراث العربي منهجه وتطوره»، لدياب، (ص٢٢١)، «مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين»، لرمضان عبد التواب، (ص٣١)، «محاضرات في تحقيق النصوص»، لأحمد الخراط، (ص٤٤)، «منهج تحقيق النصوص ونشرها»، للقيسي والعاني (ص١٣ ، ٨٠)، «تحقيق المخطوطات بين الواقع والنهج الأمثل»، لعسيلان، (ص١٩٩)، وقد أطال النفس في هذه المسألة، «تحقيق التراث»، للفضلي، (ص١٦٤)، «تحقيق نصوص التراث في القديم والحديث»، للصادق الغرياني، (ص٣٩)، «توثيق النصوص وضبطها عند المحدثين»، لموفق عبد القادر، (ص١٢٢)، «ضبط النص والتعليق عليه»، لبشار عواد، (ص١٠)، وينظر أيضاً: «أصول نقد النصوص ونشر الكتب»، وهي محاضرات للمستشرق الألماني برجستراسر، (ص١٠٩).

(٤) هناك أقوال لا يعتد بها في هذه المسألة كإطلاق بعض المحققين العنان بإجراء التصويبات والتصحيح للنسخة التي يريد تحقيقها في المتن المحقق. ينظر: «تحقيق المخطوطات بين الواقع والنهج الأمثل»، (ص١٩٩)، وينظر: «الاقتراح في فن الاصطلاح»، للحافظ ابن دقيق العيد، (ص٢٣).

(٥) قال الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد في مقدمته لكتاب «معاهد التنصيص»، (ص٤): «ولم أغير كلمة=

- **المدرسة الثانية:**

إثبات النص كما هو مع بيان الصواب في الحاشية.

ولعلي أذكر بعض الأقوال في هذه المسألة من غير استيعاب ولا حصر إنما أقوال متنوعة ومتعددة لعلماء ومحققين من أزمنة مختلفة تبين أن هذه المسألة حاضرة في أذهانهم ومؤلفاتهم، فلا أريد أن يكون بحثي هذا نسخة أخرى لتلك الكتب.

ولو أردت جمع كل ما قيل في هذه المسألة وكُتب لخرج البحث في مجلد ضخم، وحسبي أني نقلتُ كلام بعض من يعتمد قوله ويرجع إليه في هذه المسألة.

قال القاضي عِيَاض: «الذي استمر عليه عملُ أكثرِ الأشياخ نقلُ الروايةِ كما وصلتْ إليهم وسمعوها ولا يغيرونها من كتبهم حتى اطردوا ذلكَ في كلمات من القرآن استمرت الرواية في الكتب عليها بخلاف التلاوة المجمع عليها، ولم يجئ في الشاذ من ذلك في الموطأ والصحيحين وغيرها حماية للباب، لكن أهل المعرفة منهم ينبهون على خطئها عند السماع والقراءة وفى حواشي الكتب، ويقرءون ما في الأصول على ما بلغهم، ومنهم مَنْ يجسر على الإصلاح، وكان أجرأهم على هذا من المتأخرين القاضي أبو الوليد هشام بن أحمد الكنانى الوَقَشى فإنه لكثرة مطالعته وتفننه كان في الأدب واللغة وأخبار الناس وأسماء الرجال وأنسابهم وثقوب فهمه وحدة ذهنة جَسَرَ على الإصلاح كثيراً وربما نبه على وجه الصواب، لكنه ربما وهم وغلط في أشياء من ذلك، وتحكم فيها بما ظهر له أو بما

=من الكتاب إلا بثلاثة شروط: أولها ألا يكون لما ورد في الكتاب وجه صحيح، وثانيها أن يكون من الظاهر أن العبارة الصحيحة تصحفت قراءتها على ناسخ الكتاب أو ناشره، وثالثها أن يتأكد عندي أن المؤلف نقل هذا الكلام عن الأصل الذي أراجعه، فإن اختل شرط من هذه الشروط الثلاثة تركت العبارة على حالها وبينت في الحاشية أن هذه العبارة وردت في الكتاب الفلاني على الوجه الفلاني».

رآه في حديث آخر، وربما كان الذي أصلحه صوابا، وربما غلط فيه وأصلح الصواب بالخطأ، وقد وقفنا له من ذلك في الصحيحين والسير وغيرها على أشياء كثيرة وكذلك لغيره ممن سلك هذا المسلك، وحمايةُ بابِ الإصلاحِ والتغير أولى لئلا يجسر على ذلكَ من لا يحسن ويتسلط عليه من لا يعلم»[1].

وقال أيضاً: «فَأَما الجسارة فخسارة فكثيرا مَا رَأينَا من نبه بالْخَطَأ على الصَّوَاب فعكس الْبَاب وَمن ذهب مَذْهَب الإصْلاح والتغيير فقد سلك كل مَسْلَك فِي الْخَطَأ وَدَلاّهُ رَأْيه بغرور وَقد وقفت على عجائب فِي الْوَجْهَيْنِ وسننبه من ذَلِك على مَا توافيه العبر وَتحقّق من تَحْقِيقه أَن الصَّوَاب مَعَ من وقف وأجحم لا مَعَ من صمم وجسر»[2].

وقال ابن الصلاح: «إذا وَقَعَ في روايته لحنٌ أو تحريفٌ فقد اختلفوا[3]؛ فمنهم من كان يرى أنّه يرويه على الخطأ كما سمعه... ومنهم من رأى تغييره وإصلاحه وروايته على الصواب... وأمّا إصلاح ذلك وتغييره في كتابه وأصله فالصواب تركهُ وتقريرُ ما وقع في الأصلِ على ما هو عليه مع التضبيب عليه وبيان الصواب خارجاً في الحاشية فإنّ ذلك أجمع للمصلحة وأنفى للمفسدة، وقد روينا أن بعض أصحاب الحديث رُئِيَ في المنام وكأنه قد مر من شفته أو لسانه شيء، فقيل له في ذلك فقال: لفظةٌ من حديثِ رسول الله ﷺ غيرتها برأيي فَفُعل بي هذا، وكثيراً ما نرى ما يتوهّمه كثير من أهل العلم خطأ وربما غيّروه، صوابا ذا وجهٍ صحيح وإن خفي واستُغرب لا سيما فيما يعدونه خطأ من جهة العربية، وذلك لكثرة لغات العرب وتشعبها»[4].

---

(١) الإلماع، (ص١٨٥ – ١٨٦).

(٢) مشارق الأنوار على صحاح الآثار، (ص٤).

(٣) هذا الخلاف منصبٌ على الرواية فقط كما هو بيّن من سياق الكلام.

(٤) علوم الحديث، (ص١٩٥ – ١٩٧).

وقال ابن دقيق العيد: «وإذا وقع في الرواية خلل في اللفظ فالذي اصطلح عليه أن لا يُغير، حسماً للمادة، إذ غيّر قوم الصواب بالخطأ، ظناً منهم أنه الصواب، وإذا بقي على حاله يُضبب عليه، وكتب الصواب في الحاشية»[1].

وقال الزركشي – في شرحه لمقدمة ابن الصلاح –: «قوله: وأما إصلاح ذلك وتغييره في كتابه إلى آخره، ما ذكره المصنف أنه الصواب حكاه ابن فارس عن شيخه أبي الحسن علي بن إبراهيم القطان قال: فكان يكتب الحديث على ما سمعه لحنا ويكتب على حاشية كتابه كذا قال يعني الذي حدثه، والصواب كذا قال ابن فارس: وهذا أحسن ما سمعت في هذا الباب، وقال أبو حفص الميانشي في «إيضاح ما لا يسع المحدث جهله»: صوب بعض المشايخ هذا، وأنا أستحسنه وبه آخذ»[2].

وقال عبد السلام هارون: «تحقيق متن الكتاب: ومعناه أن يؤدي الكتاب أداءً صادقًا كما وضعه مؤلفه كمًّا وكيفًا بقدر الإمكان، فليس معنى تحقيق الكتاب أن نلتمس للأسلوب النازل أسلوبًا هو أعلى منه، أو نُحِلّ كلمةً صحيحةً محل أخرى صحيحة بدعوى أن أولاهما أولى بمكانها، أو أجمل، أو أوفق، أو ينسب صاحب الكتاب نصا من النصوص إلى قائل وهو مخطئ في هذه النسبة فيبدل المحقق ذلك الخطأ ويحل محله الصواب، أو أن يخطئ في عبارة خطأً نحوياً دقيقاً فيصحح خطأه في ذلك، أو أن يوجز عباراته إيجازاً مخلاً فيبسط المحقق عبارته بما يدفع الإخلال، أو أن يخطئ المؤلف في ذكر عَلَم من الأعلام فيأتي به المحقق على صوابه...[3] ليس تحقيق المتن تحسيناً أو تصحيحاً، وإنما هو أمانة الأداء

(١) الاقتراح في بيان الاصطلاح، (ص٢٦٢).

(٢) النكت على مقدمة ابن الصلاح، (٣/٦٢٣ – ٦٢٤).

(٣) هنا ذكر الشيخ عبد السلام أمثلة لبعض أخطاء المؤلفين (الأزهري وابن إسحاق) وموقفه منها.

التي تقتضيها أمانة التاريخ، فإن متن الكتاب حَكم على المؤلف، وحَكم على عصره وبيئته، وهي اعتبارات تاريخيه لها حُرمتها، كما أن ذلك الضرب من التصرف عدوان على حق المؤلف الذي له وحده حق التبديل والتغيير.

وإذا كان المحقق موسوماً بصفة الجُرأة فأجدر به أن يتنحى عن مثل هذا العمل، وليدعه لغيره ممن هو موسوم بالإشفاق والحذر.

إن التحقيق نتاج خلقي، لا يقوى عليه إلا من وُهب خلَّتين شديدتين: الأمانة والصبر، وهما ما هما؟!.

وقد يقال: كيف نترك ذلك الخطأ يشيع، وكيف نعالجه؟ فالجواب: أن المحقق إن فطن إلى شيء من ذلك الخطأ نبّه عليه في الحاشية أو في آخر الكتاب وبين وجه الصواب فيه. وبذلك يحقق الأمانة، ويؤدي واجب العلم...[1] أمَّا الشواهد من القرآن الكريم فلما لها من تقدير ديني، لا بدَّ أن توضع في نصابها، وقد كَشفتُ في أثناء تحقيقي لكتاب الحيوان عن تحريفات كثيرة لم أستطع إلاّ أن أردها إلى أصلها...إنّ التَزَمُّتْ في إبقاء النص القرآني المحرف في الصلب كما هو، فيه مزلة للأقدام، فإنّ خطر القرآن الكريم يجل عن أن نجامل فيه مخطئاً أو نحفظ فيه حق مؤلف لم يلتزم الدقة فيما يجب عليه فيه أن يلزم غاية الحذر...واختبار النصوص القرآنية لا يكفي فيه أن نرجع إلى المصحف المتداول، بل لابد فيه من الرجوع إلى كتب القراءات وكتب التفسير»[2].

والباحثُ يميل إلى المدرسة الثانية (إثبات النص كما هو مع بيان الصواب في الحاشية) لأمور:

---

(١) هنا ذكر الشيخ عبد السلام أن بعض المؤلفين أجاز للقراء تصحيح كتابه الذي ألفه، ومثل بكتاب «نهاية عيون الأثر»، لابن سيد الناس.

(٢) تحقيق النصوص ونشرها، (ص٤٨ – ٥١).

١ – أنّ هذا قد يدلنا على أمور علمية حول شخصية المؤلف[١]، أو الناسخ، أو معلومات حول الكتاب من حيث التسويد والتبييض[٢]، وقد ينبني عليها أمور عند دراسة الحياة العلمية لهما – للمؤلف أو الناسخ –، وقد عُرف عن بعض العلماء أنه يلحن في مؤلفاته مثل: ابن عدي صاحب «الكامل في ضعفاء الرجال»[٣]، وعُرف عن بعضهم

(١) قال عبد الستار الحلوجي – الحائز على جائزة الملك فيصل العالمية للدراسات الإسلامية عام ١٩٩٨م –: «وتستبقي الأخطاء اللغوية والنحوية كما هي لأنها جزء من تكوين المؤلف ودليل ثقافته، ومع ذلك فينبغي التنبيه إلى الصواب في الحاشية»، المخطوط العربي، (ص٢٩٤).

(٢) في تحقيقي لجزء من «علل ابن أبي حاتم» كانت تمر عليّ أخطاء نحوية وأخطاء في الأسانيد وفي أسماء الرجال وغير ذلك؛ من ذلك مثلاً المسألة رقم (٥٣٠) وفيها: «فبصر برجلين متنحيان» والصواب: متنحيين، والمسألة رقم (٥٣٩) وفيها: «فسبقت ركبتيه يديه»، والصواب: فسبقت ركبتاه يديه، والأمثلة كثيرة جداً: (١٣٠ – ٢٥٢ – ٢٨٨ – ٢٩٨ – ٣٠٨ – ٣١٢ – ٣٣١ – ٤٠٢ – ٤٠٧ – ٥٩٤ – ٦١٨ – ٦٣٦ – ٧٥٤ – ٧٨٢ – ٧٨٧ – ١٠٦٣ – ١٣٣٥ – ١٣٨٣ – ١٣٨٥ – ١٠٩٧ – ١١٢٩ – ١١٣٥ – ١١٨٣ – ١١٨٤ – ١١٨٥)، وهذا جعلني أقول في خاتمة رسالتي: «ومما تبين لي أنّ هناك أغلاطاً – ليست قليلة – في أصل الرواية والنسخة، وقد بدا لي أنّ هذه النسخة مسودة لم يبيضها ابن أبي حاتم، وقد ذكرت ما يدل على ذلك بتوسع في المقدمة، وهذا الاحتمال الذي ذكرته لم أر من أشار إليه من الزملاء، وأرجو أن تظهر أدلة أخرى وقرائن تدل عليه عند الانتهاء من تحقيق جميع الكتاب»، وقلتُ أيضاً: «وينبغي التنبه إلى أنَّ المعلق على العلل المطبوع الشيخ: محب الدين الخطيب يتصرف في النص أحياناً فهو يصحح الأخطاء النحوية في متن الكتاب، وينبه على أنَّ في الأصل: «كذا» كما في المسألة رقم (١١٠٧ – ١١٨٥ – ١٢٢٩) وغيرها، وأحياناً يصلح ولا ينبه انظر المسألة رقم: (١١٨٤ – ١٢٠٩ – ١٢٢٧) وغيرها»، وقد اجتهد محققو الكتاب – طبعة الحميّد والجريسي – وخرّجوا هذه الأخطاء على لغات العرب (لغة بني الحارث ولغة بني سُلَيْم ولغة طيِّئ ولَخْمٍ وأحياناً على لغةِ بعض العرب وأحيانا على لغات مهجورة) وهذا لا يتجه هنا فالكتاب كتابٌ حديثيّ بحتّ بل في أدق علوم الحديث، ولم يعهد هذا عن المؤلف في بقية مؤلفاته، بل حتى أئمة اللغة في كتبهم لم يفعلوا هذا في كتبهم؛ جمع عشرات اللغات في أسلوب كلامي عفوي!.

(٣) قال ابن عساكر: «وكان مصنفاً حافظاً ثقةً على لحنٍ فيه» تاريخ دمشق (٦/٣١)، وقال الذهبيّ: «وجرَّح وعدّل وصحّح وعلّل، وتقدّم في هذه الصناعة على لحنٍ فيه، يظهر في تأليفه» سير أعلام النبلاء=

الخطأ في الرواية مثل يحيى الليثي في روايته للموطأ[1].

٢ – أنّ هذا المنهجَ يسدُّ بابَ العبث في تراثنا المجيد، فكم من كُتُبٍ عُبث بها بظنون وهمية، وترجيحات خاطئة، وقد عانيتُ – إبّان كتابة رسالة الدكتوراه – من تصرف وتلاعب كثير من معلقي – ولا أقول محققي – الكتب المعاصرين وجرأتهم البالغة على التصرف في نص الكتاب زيادةً ونقصاً، تقديماً وتأخيراً، تصويباً وتعديلاً، حيث إني كثيراً ما أقف حائراً مستشكلاً وجهاً من الوجوه وعندما أرجع إلى المخطوط أجده على الصواب، ولولا خشية الإطالة لذكرتُ من ذلك العجب العجاب، وقد نبه على هذا قديماً المعلميُّ فقال: «نظرت في بعض الكتب المطبوعة فهالني ما فيه من كثرة الأغلاط، ثم ظفرت بالأصل الخطي الذي طبع عنه ذاك الكتاب؛ فإذا هو بريء من كثير مما في المطبوع من الأغلاط، إن لم أقُل مِن أكثرها»[2].

=(١٥٤/١٦)، وقال أيضاً: «كان لا يعرف العَرَبيَّة مَعَ عجمة فِيهِ وَأما فِي الْعِلَل وَالرِّجَال فحافظ لا يجاري». طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٣١٦/٣)، ومع هذا قام بعض من حقق كتاب «الكامل» بتعديل بعض اللحن الذي وقع من ابن عديّ؟!.

(١) صنف الدكتور بشار عواد معروف – وفقه الله – كتاباً بعنوان: «تحقيق النصوص بين أخطاء المؤلفين وإصلاح الرواة والنساخ والمحققين»، وذكر في هذا الكتاب ثلاثة من الكتب المشهورة وقعت لمؤلفيها أخطاء صوّبها من بعدهم (موطأ مالك برواية يحيى بن يحيى الليثي – وتاريخ البخاري الكبير – وتقريب التهذيب لابن حجر)، وبين أن يحيى الليثي وقعت منه أخطاء في أسماء الرواة ونسبهم وسقط في الأسانيد وأخطاء في المتون، وإرسال لأسانيد موصولة كل هذه الأخطاء تم تصويبها من قبل الرواة عن يحيى وكذلك من قبل بعض المحققين المعاصرين مثل محمد فؤاد عبد الباقي (١١ – ٤٥)، ثم تعرض الدكتور بشار للتاريخ الكبير للبخاري وبين أنه تم تصويب بعض الأخطاء التي وقعت من الإمام البخاري (والتي انتقدها الرازيان) من بعض الرواة عنه أو النساخ (٤٧ – ٥٤)، ثم ذكر الدكتور كتاب «التقريب والتهذيب»، لابن حجر، وأنه وقعت له بعض الأخطاء اليسيرة في الرقوم وضبط الأسماء وذكر الوفيات ونحو ذلك وأنه تم تصحيحها من قبل النساخ ثم استطرد في ذكر عبث المعاصرين بالكتاب والمعارك التي وقعت بينه وبينهم(!!) (٥٥ – ٢٣٨).

(٢) آثار الشيخ العلامة عبد الرحمن بن يحيي المعلمي اليماني (١٩/٢٣). =

٣ – ثم إنه يحتمل أنّ ما يلاحظ صواب ولكن لم يتبين للمحقق، وغيرهُ يجدُ مخرجاً ووجهاً لذلك[1].

=قال د. إبراهيم اللاحم في كتابه الجرح والتعديل (ص٥٠٥): «هناك أمر آخر مهم ينبغي التنبه له؛ وهو تصرفات بعض محققي كتب الأطراف، واجتهاداتهم في تفسير بعض الرواة، ولا يكون ذلك صوابا، من ذلك أنَّ المزيّ ساق من «سنن النسائي الكبرى» هذا الإسناد: عن يحيى بن حبيب بن عربي، عن حماد، عن يحيى بن سعيد...، فأضاف المحقق بعد اسم حماد: (بن سلمة)، وهو اجتهاد خاطئ؛ إنما هو حماد بن زيد، هكذا سماه الدولابي في روايته للحديث عن يحيى بن حبيب، ويحيى بن حبيب ليس له رواية عن حماد بن سلمة، ولم يدركه». قلتُ: ومثل هذا ما وقع من محقق كتاب «إبطال الحيل»، لابن بطة (ص٣٦). حيث جاء فيه (حجاج بن المنهال قال: حدثنا حماد بن سلمة عن حماد بن (زيد) عن إبراهيم)، وتبين بعد التتبع أنه تصرف من محقق الكتاب، حيث إن في النسخة الأصلية حماد بن سلمة عن حماد – مهملا، وهو (حماد بن أبي سليمان) وليس (ابن زيد) –، وكشفُ مثل هذا يحتاج إلى وقت وجهد وتتبع وموازنة، والله المستعان، وينظر: «مقارنة المرويات» للدكتور إبراهيم اللاحم (١ /٩٦ – ١١٦) فقد توسع في ذكر الأمثلة.

(١) من أمثلة هذا أنّ كمال الحوت في تحقيقه «الجُزء العَاشِر مِنْ مُسْنَدِ أميرِ المؤمنين عُمَر بنِ الخَطّاب من مسند يعقوب بن شيبة» مرّ على قول عمر: (لو أنَّ نبي الله أمّر عليّ أميراً فصنع..) (ص٥٥)؛ فقام المحقق بتغيير (عليّ) إلى (علياً) وعلق عليها في الهامش بقوله: (وردت في الأصل بلفظ «علي» وهو خطأ، والصواب كما أوردنا) كذا قال!!، مع أنّ ما في الأصل هو الصواب كما في المخطوط والرواية.
ومن أمثلته أيضاً ما حكاه المعلمي: «فقد رأيتُ مصححًا ذا منزلةٍ رأى في الكتاب «أبو بكر بن أبي خيثمة» فصححه فيما زعم: «أبو بكر بن أبي حثمة». ولم يدر أنَّ هذا غير ذاك. وكذا رأى «أبو خيرة الضبعي»، فصححه فيما زعم: «أبو جمرة الضبعي»، وهذا غير ذاك؛ في أشياء أخرى. وهذا يكثر جدًّا في الحديث ورجاله، بل رأيت مولانا أبا عبد الله محمد السورتي رَحِمَهُ اللَّهُ، وكان قد صحح كتاب «الكفاية» فرأى في موضع: «أبو نعيم بن عدي الحافظ» فأصلحه فيما يرى: «أبو أحمد بن عدي الحافظ»، وكتب بالهامش: «الأصل: أبو نعيم، وليس بشيء»؛ مع أن الصواب في ذلك الموضع: «أبو نعيم»، و«أبو نعيم بن عدي الحافظ الجرجاني» غير أبي أحمد بن عدي الحافظ الجرجاني، ولكن الثاني اشتهر بشهرة كتابه «الكامل»، فكثر ذكره في كتب الجرح والتعديل، والآخر على جلالته لم يشتهر تلك الشهرة، فلم يستحضره أبو عبدالله، وظنَّ أنه لا وجود له... وقد ذكرت أمثلة أخرى في مقالتي «علم الرجال وأهميته». آثار الشيخ العلامة عبد الرحمن بن يحيي المعلمي اليماني (٢٣/ ٧٠).

٤ – أنّ المحقق بالتنبيه على الخطأ في الحاشية قد أدى الأمانةَ، وواجبَ العلمِ، وخرج من التَبِعةِ في ذلك، والله أعلم.

ومع ما تقدم يرى الباحث أنه لا تثريب على من سلك أي مدرسة من المدرستين والتزم بذلك في عمله.

كما ينبه الباحث أنّ التنظير شيء والتطبيق شيء آخر![1]، فعندما يُنَظّرُ الباحثُ فهو يستطيع أن يسوّد العشرات من الصفحات في الحديث عن هذه المسألة وينقل من هنا وهناك، لكن عندما يقف أمام الخطأ في النص المحقق فهو بحاجة إلى نظرة خاصة لهذا الخطأ[2]:

- هل الخطأ في آية من القرآن الكريم – ولا توجد في أي قراءة صحيحة ولا شاذة –؟.

---

(١) وتأكيد هذا أنّ شيخ المحققين في وقته عبد السلام هارون بالرغم من تنظيره للتحقيق وتقعيده لمبادئة وأصوله في كتابه الشهير «تحقيق النصوص ونشرها» لم يتقيد بهذا تماماً في الجانب التطبيقي كما بيّن ذلك محمدُ حامد محمد في كتابه «مقالات عبد السلام هارون». انظر: (ص٨٠) وما بعده.

(٢) قال المعلميّ (ت ١٣٨٦هـ) – عند ذكره بعض التصويبات في كتاب الإكمال وأطال النفس في ذلك ثم ختم كلامه –: «قد أمللت القارئ ولم أمل، وحسبي أن يكون ما أثبته نموذجًا لما يقاسيه المعنيون بتحقيق الكتب، وإنّ أحدهم ليتعب نحو هذا التعب في مواضع كثيرة جداً ولكنه في الغالب ينتهي إلى أحد أمرين: إمّا عدم الظفر بشيء فيكتفي بالسكوت أو بأن يقول (كذا) أو نحوها ولا يرى موجباً لذكر ما عاناه في الْبَحْث والتنقيب، وإمّا الظفر بنتيجة حاسمة فيقدمها للقراء لقمة سائغة ولا يهمه أن يشرح ما قاساه حتى حصل عليها والله المستعان». الإكمال (٦/٣٣١).

وقال أحمد صقر رحمه الله – كلمةً طارتْ بها الركبان عن التحقيق والنشر – أنه: «فنّ خفيّ المسالك، عظيم المزالق، جمٌّ المصاعب، كثير المضايق، وشواغل الفكر فيه متواترة، ومتاعب البال وافرة، ومبهضات العقل غامرة، وجهود الفرد في مضماره قاصرة، يؤودها حفظ الصواب في سائر نصوص الكتاب، ويُعجزها ضبط شوارد الأخطاء، وَرَجْعُها جميعاً إلى أصلها؛ فيأتي الناقد وهو موفور الجَمَام فيقصد قصدها، ويسهل عليه قَنْصُها». مقدمة تحقيق كتاب الموازنة للآمدي (١/١٤).

- هل الخطأ في متن حديث نبوي – ولا توجد أي رواية من الروايات –؟.

- هل الخطأ في إسناد حديث (في اسم راو أو نسبته أو كنيته أو بلده أو في صورة الإسناد كمرسل أو موقوف[1]) – ولا توجد أي رواية تفسر هذا الخطأ أو أنه لا توجد علة في الإسناد –؟.

- هل الخطأ في قول الصحابة أو التابعين أو في الأسانيد إليهم؟.

- هل الخطأ في شعر أو رجز أو مثل أو قول منقول أو علم من الأعلام أو طائفة أو مدينة أو قرية أو مكان؟.

ثُمّ

- هل هذا الخطأ من المؤلف نفسه أو من الرواة عنه أو من الناسخ؟

ثُمّ

- هل الخطأ في النسخة التي كتبها المؤلفُ بيدهِ، وهل نسخة المؤلف هذه مسودة أم مبيضة، وهل هي آخرُ نسخةٍ كتبها المؤلفُ بيده؟ أو في النسخة التي كتبها تلاميذه عنه وقابلوها عليه؟ وهل.....الخ[2].

وأختم هذا البحث المختصر بأنه لا عَتَبَ على المحقق عندما يجتهد ويستفرغ وسعه

(١) من الطرائف والعجائب التي مرتْ عليّ أن بعض المعلقين على كتب السنة والرواية ربما عدل الرواية المرسلة كي تكون متصلة متناسقة مع التي قبلها وبعدها، مما يجعل الباحث في علل الأحاديث يحتار أين الرواية المرسلة التي تعزى لهذا الكتاب؟! وقد ذكر الدكتور إبراهيم اللاحم أمثلة عدية على ذلك في كتابه «مقارنة المرويات» (١ /٩٦ – ١١٦)، وفي كلام الدكتور بشار – المشار إليه سابقاً – حول رواية يحيى الليثي أمثلة من ذلك أيضاً.

(٢) ينظر في تفاصيل هذه: «آثار الشيخ العلامة عبد الرحمن بن يحيى المعلمي» المجلد (٢٣)، المعنون «مجموع رسائل في التحقيق وتصحيح النصوص».

والحالة هذه، ولكنّ العتبَ كلّ العتب أن يُعدل المحقق في المتن دون أن ينبه على ذلك في الحاشية، فيجعل القارئ في حَيْصَ بَيْصَ!.

ونسأل الله التوفيق.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه.

***